أميركا والعالم

بايدن يخذل الطبقة العاملة

دينا دخل الله

على الرغم من أن الحزب الديمقراطي الأميركي حاول منذ وصول جو بايدن إلى الحكم تصويره على أنه «فرانكلين روزفلت الجديد» وأن مشروعه الاقتصادي هو «نيوديل جديد» و«نيوديل» هو البرنامج الذي أخرج به روزفلت الولايات المتحدة من الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، ولكن بعد مرور عامين على استلام بايدن الحكم لم يشهد العامل الأميركي، أي تطور في وضعه الاقتصادي بل على العكس يبدو أن هذا العامل خسر حتى حقه في الاعتراض والإضراب، ولم يدعم الرئيس الديمقراطي طلب عمال سكك الحديد بالإضراب المطلبي الذي كانوا يريدون القيام به، بل إنه منعهم بشدة بعد أن وقع على قانون يمنعهم من تنفيذ إضرابهم بشكل قسري، وقال المركز الأميركي: إن «توقيع القانون جعل من الممكن تجنب كارثة في اقتصاد البلاد».

انتقد عدد كبير من الأميركيين قرار بايدن حيث رأوا أن الرئيس أجبر العمال على الصمت، وأضافوا: «كنا نعتقد أن جو بايدن والديمقراطيين هم من أنصار النقابات؟»

من المعروف أن الحزب الديمقراطي يعتمد في سياسته الاقتصادية على رفع الضرائب على الأغنياء وجعل الدولة المركزية تنفذ مشروعات كبيرة في أنحاء البلاد لإيجاد فرص عمل، لذلك هم يسوقون لأنفسهم على أنهم من أنصار الطبقة العاملة المتضررة من دون المساس بالشركات والمعامل الكبرى التي تعمل في الخارج. فهم من أنصار العولمة وهذا ما يميزهم عن الجمهوريين وخاصة المدرسة الانعزالية الجديدة التي ينتمي إليها الرئيس السابق دونالد ترامب، إذ يؤمن أنصار هذه المدرسة من الجمهوريين بأن السياسة الاقتصادية يجب أن تعتمد على إجبار الشركات والمعامل الأميركية الكبيرة على العودة والعمل على أرض الولايات المتحدة، وبالتالي إيجاد فرص عمل للعمال المتوسطين، كما حصل مع معمل «جنرال موتورز» الذي افتتح معملاً للسيارات في ولاية بنزويت بدلاً من المكسيك تجنباً للضرائب الكبيرة على منتجاته، كان ذلك في عهد الرئيس الجمهوري دونالد ترامب.

اليوم نجد أن الديمقراطيين يتخلون عن العمال، بينما من المفروض أن يكونوا من أنصار مطالب هذه الطبقة الشعبية الواسعة، واعترض العمال بقولهم إن البيت الأبيض يستطيع إجبار قيادة النقابة على الرضوخ لقوانينه، لكن لا أحد يستطيع إجبار جماهير العمال على ذلك.

جو بايدن الرئيس الديمقراطي لم يقف مع العمال، ولم يساعد الطلاب، ولم يقلل من التضخم، فهل سيخسر بذلك أغلب مؤيديه من الطبقات الشعبية؟

طهران أكدت أن استخدام العقوبات كسلاح سياسي يتعارض مع المبادئ الإنسانية

رئيسي: عازمون على الإصغاء إلى صوت الاحتجاجات

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي يتحدث إلى الطلاب في جامعة طهران خلال احتفالات يوم الطالب (أ ف ب)

أكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي أمس الأربعاء أن أكثر الحكومات استبداداً وديكتاتورية في العالم هي حكومة الولايات المتحدة، مشدداً على عزم طهران على الإصغاء إلى صوت الاحتجاجات والطلاب باعتبارهم صناع مستقبل إيران.

ونقلت وكالة «إرنا» عن رئيسي قوله، خلال كلمة ألقاها في جامعة طهران بمناسبة اليوم الوطني للطالب الجامعي أمس: «إن يوم الطالب الجامعي هو رمز لمعرفة ومناهضة الأعداء ومؤشر على بصيرة الطلاب والشعور بالمسؤولية في العالم، مؤكداً ضرورة الإصغاء إلى الاحتجاجات وأيضاً إلى الطلاب والأكاديميين باعتبارهم صناع مستقبل إيران».

وأكد أن أعداء إيران يحاولون تعطيل عمل الجامعات لإعاقة تقدمها، لافتاً إلى أن الأميركيين يسعون إلى تدمير إيران القوية واستبدالها بإيران الضعيفة، قائلاً: «إن حكومة الولايات المتحدة الأميركية هي أكثر الحكومات استبداداً وديكتاتورية في العالم».

من جهة ثانية أكد وزير الأمن الإيراني إسماعيل خطيب أن أوروبا باتت مجرد تابع ورهينة للسياسات الأميركية المتهورة والعدائية.

وانتقد خطيب، بحسب «إرنا» بشدة تصريحات قادة وساسة بعض الدول الغربية حول أعمال الشغب الأخيرة في إيران واعتبر أنهم أصبحوا مجرد أدوات بيد أميركا والصهاينة، لافتاً إلى أن «الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يتم توجيهه من جهاز الاستخبارات المركزية الأميركية بشكل مباشر».

وأوضح خطيب أن أوكرانيا أصبحت مثالاً واضحاً لتبعية أوروبا لأميركا، حيث يدفع الأوروبيون ثمناً باهظاً للعبة الأميركية البريطانية الصهيونية بعد أن «خاضوا في صراع لم يكن صراعهم لكن تكلفته تدفع من جيوب مواطنيهم الذين أصبحوا رهينة لأميركا، معتبراً أن الكثير من السياسيين الأوروبيين لديهم آراء معارضة للسياسات والتوجهات الأميركية، ولكنهم لا يجرؤون على التصريح بها.

من جهتها أكدت السفيرة ومساعدة مندوب إيران لدى منظمة الأمم المتحدة زهراء إرشادي أن استخدام العقوبات كسلاح سياسي من بعض الدول يتعارض مع المبادئ الإنسانية ويحد من قدرة الحكومات على التعامل مع الكوارث الطبيعية.

ونقلت وكالة «سانا» عن إرشادي في كلمة خلال اجتماع «تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة» قولها إن المجتمع الدولي لا يزال يواجه تحديات جديدة ومتغيرة وهناك معاناة من آثار الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والاحتلال ووباء كورونا والعقوبات الأحادية وحصار الدول، ما يعيق تنمية البلدان، مشيرة إلى أنه في منطقة غرب آسيا وخصوصاً سورية وفلسطين واليمن وأفغانستان أدت سياسات الدول الغربية إلى معاناة كبيرة لشعوب هذه الدول.

وشددت إرشادي على ضرورة مراعاة جميع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وخاصة احترام سيادة ووحدة أراضي الدول بدقة من الدول الأخرى، وكذلك منظمات الإغاثة الإنسانية، لافتة إلى أن أي أزمة أو حالة طوارئ إنسانية لا ينبغي أن تؤدي إلى تدخل عسكري خارجي بما في ذلك تحت ذريعة المسؤولية عن الحماية، ولاسيما تلك التي تم إطلاقها عمداً في إطار أجندة سياسية.

من جانب آخر أعلن نائب قائد مقر الغرب التابع للقوة البرية في الجيش الإيراني العميد كيومرث ماسوري أمس تفكيك ٤ خلايا تابعة لتنظيم داعش الإرهابي غرب البلاد.

وقال العميد ماسوري في كلمة له: «إن الجيش وباقي القوات المسلحة الإيرانية يواصلون جهودهم لتحقيق الاستقرار الأمني في البلاد وإعطاء الفرصة للمستوى السياسي للقيام بعمله باقتدار على جميع الصعد المحلية والدولية».

وفي السياق أعلن جهاز الاستخبارات التابع للشرطة الإيرانية عن ضبط ٨٣١٤ قطعة سلاح من شبكات التهريب، وذلك خلال الأحداث الأخيرة في البلاد.

وقال جهاز الاستخبارات في بيان له أمس: إنه تم ضبط ٢٨٢٧ قطعة سلاح حربي و٥١٨٧ قطعة سلاح لأعمال الشغب، وذلك خلال الفترة الممتدة بين شهري أيلول وكانون الأول الجاري.

وأكد البيان أن الكيان الصهيوني وأعوانه المستكبرين يستخدمون كل الأساليب الملتوية، لفرض سياساتهم على إيران وكل الدول المستقلة بهدف زعزعة الأمن والاستقرار.

وكالات

اتفاقيات بنحو ٢٩ مليار دولار أميركي على هامش القمة السعودية الصينية

الرئيس شي يصل إلى الرياض لحضور ثلاث قمم

وصل الرئيس الصيني شي جين بينغ أمس الأربعاء إلى السعودية، في زيارة رسمية تستمر حتى الجمعة، يشارك خلالها في ثلاث قمم هي، قمة سعودية - صينية، وقمة الرياض الخليجية الصينية للتعاون والتنمية، وقمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية.

وقال التلفزيون المركزي الصيني أمس: «وصل شي على متن طائرة خاصة إلى العاصمة السعودية الرياض، كما ذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس» أن الزيارة تأتي بناء على دعوة من ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز، وتعزيزاً للعلاقات التاريخية والشراكة الإستراتيجية المتميزة التي تجمع السعودية بجمهورية الصين الشعبية، وسيُعقد خلال الزيارة قمة سعودية صينية برئاسة الملك سلمان والرئيس شي، ومشاركة ولي العهد محمد بن سلمان. وسيتم خلال «قمة الرياض الخليجية الصينية للتعاون والتنمية» التي تعقد يوم غد الجمعة، و«قمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية»، وبمشاركة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الدول العربية، مناقشة سبل تعزيز العلاقات المشتركة في كل المجالات، وبحث آفاق التعاون الاقتصادي والتنموي.

وأفادت وكالة «واس» أنه سيتم على هامش القمة الصينية السعودية توقيع أكثر من ٢٠ اتفاقية أولية بقيمة تتجاوز ١١٠ مليارات ريال سعودي، أي ما يعادل نحو من ٢٩ مليار دولار أميركي، إضافة إلى توقيع وثيقة الشراكة الإستراتيجية بين السعودية والصين، وخطة المواءمة بين رؤية السعودية ٢٠٣٠، ومبادرة الحزام والطريق.

ويرى خبراء أن زيارة شي إلى السعودية ستكون ضربة قوية للنفوذ الأميركي في منطقة الشرق الأوسط.

وأشار أحد وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، إن العلاقات بين السعودية وجمهورية الصين، تشهد نقلة نوعية تعكس اهتمام قيادتي البلدين الصديقين، وحرصهما على تطويرها في مختلف المجالات، كما أن التعاون بين البلدين حافظ على استقرار النفط في العالم.

وأوضح في تصريح لوكالة الأنباء السعودية، أن الصين أصبحت الوجهة الأولى لصادرات المملكة البترولية، كجزء من ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين وتحقيقه نمواً سنوياً مستمراً في السنوات الخمس الأخيرة، مفيداً بأن العلاقات السعودية الصينية في مجال الطاقة تشمل استثمارات مشتركة عديدة.

وبرى خبراء أن زيارة شي إلى السعودية ستكون ضربة قوية للنفوذ الأميركي في منطقة الشرق الأوسط.

وأشار ابن سلمان، إلى حرص الجانبين على العمل على تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات الطاقة، موضحاً أن التعاون بين البلدين في المحافظة على استقرار سوق البترول العالمية، وسعيهما الدائم لاستمرار التواصل الفعّال، وتعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات، كما أن التعاون بين البلدين حافظ على استقرار النفط في العالم.

وأوضح في تصريح لوكالة الأنباء السعودية، أن الصين أصبحت الوجهة الأولى لصادرات المملكة البترولية، كجزء من ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين وتحقيقه نمواً سنوياً مستمراً في السنوات الخمس الأخيرة، مفيداً بأن العلاقات السعودية الصينية في مجال الطاقة تشمل استثمارات مشتركة عديدة.

وأشار ابن سلمان، إلى حرص الجانبين على العمل على تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات الطاقة، موضحاً أن التعاون بين البلدين في المحافظة على استقرار سوق البترول العالمية، وسعيهما الدائم لاستمرار التواصل الفعّال، وتعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات، كما أن التعاون بين البلدين حافظ على استقرار النفط في العالم.

وكالات

بعد إقرار قانون المحكمة الدستورية.. المشري علّق التواصل بين رئاستي مجلسي الدولة والنواب

حكومة الوحدة الوطنية الليبية: اليونان عملت على استغلال أزمتنا وفرض الأمر الواقع

أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري، تعليق التواصل بين رئاستي مجلسي الدولة والنواب، وأعمال اللجنة المشتركة، بعد إقرار «النواب» قانون إنشاء محكمة دستورية، فيما احتجت حكومة الوحدة الوطنية الليبية رسمياً على توقيع اليونان عقود استكشاف في منطقة متنازع عليها.

وحسب «بوابة الوسط» أشار رئيس مجلس النواب عقيلة صالح في خطاب أمس إلى استمرار التعليق حتى إلغاء القانون، حسب ما جاء على صفحة المكتب الإعلامي لمجلس الدولة في «فيسبوك» أمس الأربعاء.

وقال المشري إنه لا يعتبر القانون من ضمن الصلاحيات التشريعية، وإن استحداث محكمة دستورية هو شأن دستوري، وهو إجراء يزعزع الثقة بين المجلسين، ويهدم جهود الوصول إلى توافق حول المسار الدستوري ويعمق الانقسام المؤسسي في البلاد، لافتاً إلى عقد جلسة عاجلة لمجلس الدولة للنظر في هذه الخروقات.

كما خاطب المشري رئيس ومستشاري المحكمة العليا، ورئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، وأعضاء الهيئات القضائية، لتأكيد رفضه القاطع للقانون وبطلانه، واعتباره «والعدم سواء»، داعياً إياهم إلى عدم الاعتداد أو العمل به، والتنبيه إلى خطورة إقدام أي جهة قضائية بنسبية أي من رجال القضاء عضواً بالمحكمة الدستورية المستحدثة لما يترتب عليه من آثار وخيمة على القضاء الليبي.

وأشار إلى التزام مجلس الدولة بالإعلان الدستوري والاتفاق السياسي اللذين ينصان على احترام استقلال القضاء وأحكامه وقراراته، والحرص على نزاهته وحياده، والالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

من جانب آخر أعلنت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في ليبيا احتجاجها على توقيع أثينا عقوداً مع بعض شركات النفط المشتركة، بعد إقرار منطقة متنازع عليها بالبحر المتوسط.

وحسب موقع «روسيا اليوم» أشارت الوزارة في بيان صدر عنها، أمس الأربعاء، ونشر على صفحتها في «فيسبوك» إلى صحة التقارير الواردة في الخصوص، وقيام سفينة «سانكو سوفت» المختصة في البحث والمسح بتنفيذ تلك الأعمال في المنطقة المتنازع عليها.

وقالت الوزارة إن اليونان تعمل جاهدة على استغلال الأزمة الليبية وفرض الأمر الواقع عليها في رسم الحدود البحرية الليبية - اليونانية.

وحذرت «من مغبة هذا السلوك، مؤكدة مضيها بالدفاع عن حدودنا البحرية وحقوقنا السيادية في مناطقنا البحرية بكل الوسائل القانونية والدبلوماسية المتاحة.

وسبقت مذكرة التفاهم التركية مع حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة أخيراً في مجال الطاقة، تصعيداً دبلوماسياً من جانب أثينا دفع وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس إلى رفض مغادرة الطائرة لدى وصوله إلى طرابلس قبل أسبوعين، ليتجنب استقباله من نظيرته في حكومة الوحدة نجلاء المنقوش ليواصل بعدها رحلته إلى مدينة بنغازي، حيث التقى رئيس مجلس النواب عقيلة صالح. وأعقب ذلك استدعاء السفير الليبي لدى اليونان والقائمة بالأعمال اليونانية في طرابلس، من وزارة الخارجية والتعاون الدولي بحكومة الوحدة الوطنية احتجاجاً على موقف السياسي الذين ينصان على احترام استقلال القضاء وأحكامه وقراراته، والحرص على نزاهته وحياده، والالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وكالات

السيستاني لمبعوث الأمم المتحدة: تضافر الجهد للترويج لثقافة التعايش السلمي ونبذ العنف

وزراء خارجية الأردن ومصر والعراق يتفقون على المضي في آلية التعاون الثلاثي

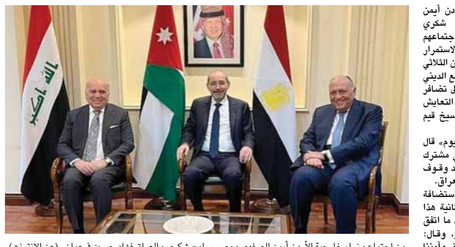

من اجتماع وزراء خارجية الأردن أيمن الصفدي ومصر سامح شكري والعراق فؤاد حسين في عمان (عن الانترنت)

أكد وزراء خارجية الأردن أيمن الصفدي ومصر سامح شكري والعراق فؤاد حسين في اجتماعهم في عمان أمس الأربعاء، الاستمرار في العمل ضمن آلية التعاون الثلاثي بين دولهم، بينما دعا المرجع الديني العراقي علي السيستاني إلى تضافر الجهود للترويج لثقافة التعايش السلمي ونبذ العنف وترسيخ قيم التآلف.

وحسب موقع «روسيا اليوم» قال الصفدي في مؤتمر صحفي مشترك إن اللقاء الثلاثي يؤكد وقوف الأردن ومصر إلى جانب العراق.

وأشار إلى التحضير لاستضافة مؤتمر بغداد بنسخته الثانية هذا الشهر، والعمل على تنفيذ ما اتفق عليه من مشاريع ممتدة، وقال: قضايانا العربية حاضرة وأمننا مترابط، ونؤكد دعمنا للعراق لأن أمنه من أمن الأردن.

كما أشار إلى اجتماع سيعقد في بغداد قريباً تحضيراً للقمة التي ستستضيفها مصر العام المقبل.

من جهته، قال شكري، إن المرحلة القادمة تعزز الحاجة للتعاون بين الأردن ومصر والعراق، وإن آلية العمل الثلاثي هدفها تعزيز الروابط القائمة بالاعتماد على التكامل بين دولنا، فضلاً عن تعزيز الفرص الاقتصادية والتنسيق وتبادل الرؤى اتصالاً بالقضايا الإقليمية وتحقيق الاستقرار والعمل المشترك لتحقيق مصالح تلك الدول.

وكشف شكري عن اجتماع لوزراء الدول الثلاث قريباً في العراق، بهدف الدفع قدماً لتنفيذ المشروعات المختلفة واستشراف مجالات التعاون الأخرى.

بدوره، أكد حسين، أن السياسة الخارجية العراقية تهتم بتقوية العلاقات مع دول الجوار، وقال إن الاجتماع تطرق إلى القمة العربية الصينية التي ستنعقد في الرياض، مؤكداً أن هذه الآلية مهمة لاستمرارية العمل وتستند على منطلقات عراقية وتهدف إلى خلق حالة التوازن في العلاقات وخاصة مع دول الجوار.

وأضاف إن الاجتماع تضمن مناقشة مجموعة من المواضيع الشأن الاقتصادي والتطرق إلى مؤتمر القمة أو مؤتمر بغداد بالنسخة الثانية التي سيُعقد في عمان خلال الشهر الحالي.

وتهدف آلية التعاون الثلاثي بين مصر والأردن والعراق، إلى زيادة التعاون بين البلدان الثلاثة في قطاعات التجارة والصناعة والنقل البري والربط الكهربائي والطاقة. وعقدت آخر قمة ثلاثية بين القادة في حزيران ٢٠٢١ في بغداد.

وعقد وزراء خارجية الدول الثلاث سلسلة من الاجتماعات في إطار الآلية. كان آخرها في الـ ٢ من تشرين الثاني الماضي على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول على مستوى القمة في الجزائر.

ومن جانب آخر شدد المرجع الشيعي الأعلى في العراق علي السيستاني، على أهمية تضافر الجهود والترويج لثقافة التعايش المبني على المودة والاحترام المتبادل بين أتباع الأديان والاتجاهات الفكرية المختلفة، ونبذ العنف والكراهية، وتثبيت قيم التآلف المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين معتنقي مختلف الأديان والاتجاهات الفكرية.

وحسب موقع «المدادين»، وخلال استقباله المبعوث الأممي، ميغيل أنخيل موراتينوس، المكلف وضع خطة لحماية المواقع الدينية والأثرية في البلدان التي تعاني الإرهاب، أمس الأربعاء، أشار السيستاني إلى أن المآسي التي يعاني منها العديد من الشعوب والفئات العرقية والاجتماعية، هي بسبب الاضطهاد الفكري والديني وقمع الحريات، وغياب العدالة الاجتماعية، فضلاً عن شيوع ظاهرة التطرف القائمة على العنف والإرهاب ضد الدينيّن العزّل، والمقدسات الدينيّة، والمواقع الأثرية، بسبب اختلاف الفكر والعقيدة.

كذلك، أكد السيستاني ضرورة معالجة ظاهرة التطرف والعمل الجادّ للحد من انتشارها، إضافة إلى العمل على تحقيق العدالة، والأمن المجتمعي بما يليق بكرامة الإنسان.

من جهته عرض موراتينوس خطة العمل والمبادئ التي ترتكز عليها والإجراءات المتبعة لحماية المواقع الدينية والأثرية، في البلدان التي تعاني الإرهاب.

وكالات

الوطن
صوت سوريا الوطني
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٤٩٨
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٦ تلبفاكس: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٧
■ حمص ـ بناء الهلال غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢٠ فاكس: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مأتمة اللاذقية بناء المزايدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٠٤١-٣٣١٢١٨ فاكس: ٠٤١-٣٣١٢١٨
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٠٤٣-٣٢٧٧٥٥ ـ فاكس: ٠٤٣-٣٣١٣٠٩٠

بحث مع رئيس الإمارات التعاون في «أوبك +» وسقف سعر النفط

بوتين: خطر نشوب حرب نووية آخذ في الازدياد ولا حاجة لإجراء عملية تعبئة إضافية حالياً

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يعقد الاجتماع السنوي للمجلس الرئاسي للمجتمع المدني وحقوق الإنسان (أ ف ب)

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الأربعاء، أن لا حاجة لإجراء عملية تعبئة إضافية في الوقت الحالي، في إطار نشوب حرب نووية آخذ في الازدياد، كما بحث رئيس الإمارات محمد بن زايد، التعاون في «أوبك+» وقرار بعض الدول الغربية فرض قيود على أسعار النفط الروسي، على حين أوضحت موسكو أن مشروع القانون الأميركي للإنفاق على المساعدات العسكرية والذي يتضمن تقديم ٨٠٠ مليون دولار لأوكرانيا، تصادمي تجاه روسيا.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» عن بوتين قوله في اجتماع مع أعضاء مجلس حقوق الإنسان أمس الأربعاء: «إن خطر نشوب حرب نووية آخذ في الازدياد مشدداً على أن روسيا تعتبر الأسلحة النووية وسيلة للدفاع، وقال: «على الجميع أن يفهموا أنه لدينا سلاح ردع نووي، وأننا سندافع عن أنفسنا وعن حلفائنا بكل الوسائل المتاحة»، متابعاً: «روسيا لم تصب بالجنون، والسلاح النووي عامل ردع ولا نعتزم التلويح به كشفرة حلاقة».

بدورها نقلت قناة «سكاي نيوز» عن بوتين تأكيده أن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا قد تمتد لفترة طويلة، وإن لا حاجة لإجراء عملية تعبئة إضافية في الوقت الحالي.

وأوضح بوتين، أن عقيدة حقوق الإنسان الدولية تستخدم بهدف تبرير الهيمنة الإيديولوجية الغربية، وقال بوتين: «على وجه الخصوص، نرى أن عقيدة حقوق الإنسان تستخدم لتدمير سيادة الدولة، وتبرير الهيمنة الغربية السياسية والمالية والاقتصادية والإيديولوجية».

كما شكر بوتين نشطاء حقوق الإنسان على مساعدتهم الكبيرة للمواطنين الذين يعيشون في الأراضي الروسية الجديدة.

في ذلك نقلت وكالة «تاس» عن الخدمة الصحفية للكرملين قولها في بيان أمس الأربعاء، إن بوتين والرئيس الإماراتي محمد بن زايد ناقشا في اتصال هاتفي أمس قرار بعض الدول الغربية فرض قيود على أسعار النفط الروسي.

وأوضح البيان أنه تم التأكيد على التعاون الفعال بين موسكو وأبو ظبي في إطار مجموعة «أوبك+» التي تهدف لتحقيق استقرار في سوق النفط.

وقال البيان: «تمت الإشارة إلى العمل المشترك الفعال في إطار «أوبك+» لضمان استقرار سوق النفط العالمية، وتم التعبير عن الرضا للتنفيذ المستمر للقرارات المتفق عليها من قبل جميع الدول المشاركة في اتفاق «أوبك+».

كذلك بحث الرئيسان محاولات الغرب فرض سقف سعري على النفط الروسي، وقال البيان: «تطرق الرئيسان إلى الوضع المرتبط بمحاولات عدد من الدول الغربية فرض قيود مخالفة للسوق ومبادئ التجارة العالمية على أسعار النفط الخام الروسية».

إضافة إلى النفط ناقش الرئيسان المسائل المرتبطة بالتجارة الثنائية والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

من جانب آخر أعلن الكرملين أمس أن مشروع قانون أميركي للإنفاق على المساعدات العسكرية يتضمن تقديم ٨٠٠ مليون دولار لأوكرانيا وأقره مشرّعون أميركيون، أول من أمس «تصادمي» تجاه روسيا.

ونقلت «تاس» عن المتحدث الرسمي باسم الكرملين ديميتري بيسكوف في إفادة صحفية أمس تعليقاً على مشروع ميزانية الدفاع الأميركية التي تنص على أن واشنطن تعتزم السعي لاستبعاد روسيا من عدد من المنظمات الدولية: «هذه الوثيقة صدامية للغاية فيما يتعلق بروسيا على نحو غير مسبوق، وهو أمر محفوف بعواقب خطيرة جداً وطويلة الأجل لمزيد من زعزعة استقرار الوضع في القارة الأوروبية».

وقال نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر غروشكو في وقت سابق، تعليقاً على مشروع ميزانية الدفاع الأميركية، إن محاولات استبعاد روسيا من مجموعة العشرين محكوم عليها بالفشل، مشيراً إلى أن خط الغرب يهدف الآن إلى عزل روسيا، وفي محاولات فشلت فعلياً.

وكالات

كييف أعلنت أن بعض حلفائها مستعدون لتزويدها بالأسلحة أكثر من انضمامها إلى «الناتو»

ستولتنبرغ: ظروف مفاوضات السلام بين روسيا وأوكرانيا لم تتشكل بعد

أعرب الأمين العام لحلف «الناتو»، ينس ستولتنبرغ، أمس الأربعاء، عن اعتقاده بأن الظروف لمفاوضات السلام بين روسيا وأوكرانيا لم تتشكل بعد، على حين كشفت وسائل إعلام أميركية عن اقتسام دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في الحلف بشأن عضوية أوكرانيا فيه، بالتزامن مع شكوى نظام كييف من أن بعض حلفاء كييف مستعدون لتزويدها بالأسلحة أكثر من دعم رغبتها في الانضمام إلى الحلف.

ونقلت وكالة «توفوسيتي» عن ستولتنبرغ، قوله في فعالية نظمتها صحيفة «فايننشيال تايمز»: إن روسيا لم تظهر بعد إشارات على استعدادها للمفاوضات مع احترام سيادة ووحدة أراضي أوكرانيا، وأضاف: «لكن ينبغي ألا أقرر أنا ولا بروكسل هذا، يجب أن يقرر الأوكرانيون متى يحين وقت المفاوضات».

وجدد موقف الحلف الداعم لما سماه حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس كدولة ذات سيادة، موضحاً أن دول الناتو تدرس باستمرار إمكانية إمداد أوكرانيا بأنواع جديدة من الأسلحة، وقال: «لا يمكنني الحديث عن أنواع محددة من منظومات الأسلحة التي نفكر في تسليمها إلى أوكرانيا، نحن نفكر باستمرار في إضافة أنظمة جديدة».

وشدد على أهمية ضمان فاعلية أداء الأسلحة التي تم تسليمها بالفعل إلى أوكرانيا، وتزويدها بالذخيرة وقطع الغيار لها، إضافة إلى صيانة هذه الأسلحة.

وتابع: «يجب أن نفهم أن نهاية هذه الحرب لن تعني العودة إلى العلاقات الجيدة أو الطبيعية مع روسيا، يجب أن نكون مستعدين لعلاقة طويلة صعبة مع روسيا، وهذا يعني الحاجة إلى الاستثمار في دفاعنا وتعزيز الردع والدفاع الجماعي لحلف الناتو».

وفي ذلك ذكرت صحيفة «بوليتيكو» الأميركية أمس أن حلف شمال الأطلسي يتجنب بشأن احتمال دخول أوكرانيا إليه، وأن ممثلي بعض الدول يحاولون تجنّب هذا الموضوع، وذلك من أجل عدم رغبتهم في إثارة غضب روسيا.

وقالت الصحيفة: «حلف الناتو منقسم حول كيف ومتى يجب أن تنضم أوكرانيا إلى التحالف، كما أن العواصم الكبرى لا تريد استفزاز الكرملين أكثر، والأهم من ذلك أن عضوية الناتو القانونية تقوم على تقديم المساعدة لأوكرانيا في حالة وقوع هجوم وهو احتمال لن يقرر لها كثير».

وأشارت الصحيفة إلى أنه بالنسبة إلى العديد من المسؤولين، أصبح موضوع انضمام أوكرانيا إلى الناتو من المحرمات، فهم يفضلون عدم سنه، وإذا كان عليهم قول شيء ما، فإنهم يلدمون إجابات مختصرة.

واعتبرت الصحيفة أن «العقوبات على موسكو والتخلي عن موارد الطاقة الروسية واحتمال انضمام أوكرانيا إلى الناتو تظل موضوعاً مؤلماً للسياسة الدولية».

في السياق نقلت «نوفوستي» أمس عن وزير الخارجية الأوكراني، دميتري كوليبا، قوله في حديث لـ«بولتيكو»: «يخشى بعض الأصدقاء المقربين من أوكرانيا من الدول بشكل إيجابي على طلب كييف الحصول على عضوية الناتو أكثر من خوفهم من تزويد أوكرانيا بحدث الأسلحة».

وأشار إلى أنه لا يزال هناك العديد من الحواجز النفسية التي يجب علينا التغلب عليها، وبينها عضوية أوكرانيا في حلف الناتو.

ونقلت الصحيفة عن مندوبة الولايات المتحدة الدائمة لدى الحلف، جولبانا سميث، قولها: «يتم حالياً التركيز على الدعم العملي لأوكرانيا». وأضافت: إن الأوكرانيين يدركون أنه يجب عليهم العمل كثيراً قبل انضمامهم إلى الحلف.

وكالات

ألمانيا تعتقل ٢٥ شخصاً من اليمين المتطرف بتهمة التخطيط لتنفيذ انقلاب في البلاد

شنت الشرطة الألمانية أمس الأربعاء، واحدة من أكبر عمليات الدهم في البلاد ضد متطرفين يمينيين، بتهمة التخطيط لتنفيذ انقلاب في البلاد.

وبحسب وكالة «أ ف ب» أعلن المدّعون الفدراليون الألمان أمس القيام بعمليات دهم في أنحاء البلاد واعتقال ٢٥ شخصاً من أفراد «مجموعة إرهابية» من اليمين المتطرف يشتبه في تخطيطها لشن هجوم على المؤسسات الدستورية في البلاد، وخصوصاً البرلمان.

وأوضح المدعون في بيان أنّه يُشتبه في أنّ هؤلاء قاموا باستعدادات ملموسة لاقتحام البرلمان الألماني يعنف مع مجموعة صغيرة مسلحة.

من جهته، قال وزير العدل ماركو بوشمان في تغريدة عبر «تويتر»: «نشك في أنه تمّ التخطيط لهجوم مسلّح على الهيئات الدستورية»، مشيراً إلى عملية كبيرة لمكافحة الإرهاب.

وشارك أكثر من ثلاثة آلاف عنصر بينهم وحدات النخبة لمكافحة الإرهاب في العمليات التي نُفّذت في ساعة مبكرة صباح أمس، قاموا خلالها بتفتيش أكثر من ١٣٠ عقاراً، في ما وصفته وسائل إعلام ألمانية بأنها واحدة من أكبر عمليات الشرطة التي شهدتها البلاد.

إلى جانب الاعتقالات، استهدف التحقيق ٢٧ شخصاً آخر يشتبه في انتمائهم لخلية إجرامية، وفقاً للنيابة، حيث تم اعتقال اثنين من ٢٥ في النمسا وإيطاليا.

من جهته، قال مكتب المدعي الألماني، بحسب «أ ف ب»، إنّ هناك «مواطناً روسياً من بين المحتجزين في إطار العملية الكبيرة ضد المتطرفين»، وأشار إلى أن «المشتبه فيهم خططوا لانقلاب في البلاد وتشكيل حكومة عسكرية مؤقتة وإجراء محادثات مع عدد من الولايات».

فيما نفت النيابة الاتحادية الألمانية أن «يكون هناك سبب للاعتقاد بأن المسؤولين الروس دعموا المخططين للانقلاب».

في المقابل، أكد ممثل البعثة الدبلوماسية الروسية في برلين، أن السفارة لم تتلقَ إخطاراً بشأن توقيف مواطنة روسية، في إطار قضية التحضير لتنفيذ انقلاب في ألمانيا.

وأضاف، إنه «في حالة تلقي طلب من السيدة الروسية، فإن البعثة الدبلوماسية ستوفر لها الدعم القنصلي والقانوني اللازم، في إطار الصلاحيات القائمة»، وأنه سيتم إرسال طلب إلى مكتب المدعي العام الألماني، للوقوف على ملابسات الحادث.

بدوره أكد المتحدث الرسمي باسم الكرملين ديميتري بيسكوف بأن اعتقال المشتبه في قيامهم بالتحضير لانقلاب في ألمانيا مشكلة داخلية لا شأن لروسيا بها.

وقالت وكالة «تاس» عن بيسكوف قوله في إفادة صحفية أمس: «هذه مشكلة داخلية في ألمانيا، وهم أنفسهم يصرحون بأنه لا يمكن الحديث عن أي تدخل روسي، وليس لدينا ما نقوله بهذا الشأن».

ويتهم المعتقلون بتشكيل «مجموعة إرهابية بنهاية تشرين الثاني ٢٠٢١ على أبعد تقدير، كانت قد حددت لنفسها هدف التقلب على نظام الدولة القائم في ألمانيا واستبداله بشكل من دولة خاصة بها».

ولا يعترف أعضاء «مواطني الرايخ» بالدولة الألمانية الحديثة التي تأسست بعد انهيار النازية، ولا بقوانينها، ويمتنعون عن دفع الضرائب والمخصصات الاجتماعية، ويصرون على أن «الإمبراطورية الألمانية» لا ت